ومثاله اي للمشتمل عليه بفواتح السور اي نحو صاد
وقاف والم وهذا مبني على انها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف
معناها ولم يصحبها عامل اما على انها اسما السور وان محلها مثلا
رفع بالابتدا والخبرية او نصب على المفعولية لمحذوف اي
اقرا او جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع
وبقولنا ولم يصحبها عامل يسقط ما للبعض من الاعتراض
على التعليل بكونها متشابهة لا تقتضي عدم المحل وعدم
الاعراب لجواز ذلك في غيرها من المتشابه والمراد
اي بما ابي للمشبه الاهمالية وفي الاسما اي التي لم تكن
مبنية قبل التركيب وبعده كمني واين وفي مطلقا
اي فواتح السور اولى المراد بالتركيب كما قاله الفنيمي
ما يشمل الاسنادي والاضافي وبعضهم الى انها معربة
حكما اي قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله
لفظي لان الاول لا ينفي قبولها للاعراب والثاني لا ينفي
كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينها انما هو
في التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على ان
القولين متفقان على انها معربة بالمعنى المصطلح عليه
في المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الى
قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة
لسلامتها من شبهه وقال الجني في شرح الجامع على انها معربة
كما في المعرب معنيان احدهما المتمكن بالاختلاف بالفعل
والثاني تقابل المبني فبين المبني والمعرب بالمعنى الثاني
تقابل العدم والملكة وبين المبني والمعرب بالمعنى الاول

تقابل

٢ قوله ما كان منها مفردا كصاد او موازن مفرد كحاميم موازن قابيل ... يسكن حكاية كحاله قبل العلم وما عدا ذلك كالم وكهيعص يتعين فيه الحال كذا في تفسير السفاقسي وهو الشهاب على الهمع ان المفرد اذا اعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتانيثه واما موازنه اذا اعرب يمنع لموازنة الاسماء الاعجمي وان كان مركبا مفردا ولا موازن وامكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزاين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون او على النون مع اضافة اول الجزاين لثانيهما وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتانيثه او تصرف صح صح

تقابل التضاد ولذا اجاز ارتفاعهما اي بعض تلاميذه ولاجل
سكوته عن هذا النوع اي وعن غيره كالمشبه الجمودي
وانا اوهم تقيد به الظرف خلافه بكاف التشبيه
الاولى بكاف التمثيل ومعربه الاسماء قال بعض الافاضل
على معنى من وضابطها موجود وهو ان يكون بين المضاف
والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اي ولا اعتراض
البعض عليه بان شرط هذه الاضافة صحة حمل الثاني على
الاول كخاتم حديد مدفوع بامرين الرد اي منه ان صحة
الحمل على الاشتراط لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب
الاسما مع انفهامه من قوله ومبني لشبه من الحروف مدني
توطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره
قد سلما من شبه الحرف ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض
بان التعريف صادق على الحرف اذ الشي لا يشبه نفسه
الشبه المذكور اشار به الى ان الاضافة في شبه
الحرف للعهد الذكري والمعهود شبه الحرف المتقدم
اعني المدني اي الذي لم يعارضه معارض وجعل الاضافة
عهدية دخلت اي ونحوها لانه فيها شبها بالحرف
يظهر اعرابه اي انه لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام
وحكاية وتخفيف واتباع ٢ وفيه عشر لغات بل ثمانية
عشر جمعت في هذا البيت سم سمه اسم سماة
كذا اسم سما سلبت لاول كلها
اي ذكر قسمي الاسم ولا قال في التقسيم لكان في الذكر
اوضح اذ الذكر لا يخص التقسيم
وفي التعليل

٢ وقال الجامي في شرح قول ابن الحاجب في كافيته فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء ما نصه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسما المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ قوله المركب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة او وهو صحيح ينبغي ان يحمل على موهم خلافه صح صح

اي ونحوها صح